

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم
التجارية
فرع: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

تحت عنوان:

تقييم نظام الرقابة الجبائية في الجزائر

دراسة حالة مديرية كبريات المؤسسات للفترة 2014-2017

إعداد الطالبة: عبير ولهي

لجنة المناقشة:

د/ جامعة المسيلة رئيسا

د/ فائزة لعراف جامعة المسيلة مشرفا ومقررا

أ/ جامعة المسيلة مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{شكر و عرفان}

لله الحمد والشكر كله، أن وفقني لإنجاز هذا العمل، وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى

آله وصحبه أجمعين

لكل مبدع إنجاز، ولكل شكر قصيدة، ولكل نجاح شكر وتقدير، فجزيل الشكر
لك أستاذتي الفاضلة والدكتورة لعراف فائزة لقبولها

الإشراف على هذا العمل، وعلى النصائح والتوجيهات القيمة
التي قدمتها طوال مدة هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر:

للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذا
البحث

وهم مشكورون على جهدهم ووقتهم

ولكل أساتذة قسم علوم المالية والمحاسبة

لكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل،

إهداء

إلى والدي حفظهما الله ورعاهما وأطال في
عمرهما



ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح
والمثابرة..والذي العزيز

نبع الحنان الذي لا ينضب..أمي الغالية

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي
إخوتي كل باسمه

إلى جميع الأهل والأقارب والغوالي

إلى جميع الزملاء والزميلات

إلى كل أساتذتي الكرام

إلى كل من علمني وساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي
الدراسية

إلى كل طالب وباحث علم اهدي هذا البحث المتواضع
عرفانا ومحبة.

فهرس المحتويات

	شكر و عرفان
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
1	مقدمة عامة
	الفصل النظري الإطار النظري للدراسة
6	تمهيد الفصل
	المبحث الأول ماهية الرقابة الجبائية
7	المطلب الأول: : تعريف الرقابة الجبائية

فهرس المحتويات

10	المطلب الثاني: اهداف الرقابة الجبائية
10	المطلب الثالث: الاجهزة المختصة المكلفة بالرقابة الجبائية
	المبحث الثاني: اشكال الرقابة الجبائية في الجزائر
16	المطلب الأول الرقابة العامة
17	المطلب الثاني: الرقابة المعمقة
20	المطلب الثالث: اشكال اخرى للرقابة الجبائية
	المبحث الثالث : اثار الرقابة الجبائية واليات تفعيلها
23	المطلب الاول : الاثار المالية للرقابة الجبائية
25	المطلب الثالث : اليات تفعيل الرقابة الجبائية
27	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : دراسة حالة مديريات كبريات المؤسسات للفترة 2014-2017
	تمهيد الفصل
29	المبحث الاول : ماهية مديرية كبريات المؤسسات
30	المطلب الأول التعريف بمديرية كبريات المؤسسات والهيكل التنظيمي لها
32	المطلب الثاني: المهام الموكلة لمديرية كبريات المؤسسات
34	المطلب الثالث: المكلفون الخاضعون لمديرية كبريات المؤسسات
	المبحث الثاني: مردودية نظام الرقابة الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات للفترة 2014-2017
35	المطلب الأول تطور عدد القضايا المراقبة على الوثائق والحقوق المترتبة عنها
36	المطلب الثاني تطور عدد القضايا المراقبة على المحاسبة والحقوق المترتبة عنها
39	المطلب الثالث: تطور عدد القضايا المراقبة في اطار التحقيق المصوب في المحاسبة والحقوق المترتبة عنها
42	خلاصة الفصل
45-46	الخاتمة
47-48	قائمة المصادر والمراجع
	الملخص

قائمة الجداول والأشكال

أولاً: قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
24	تطور مردودية بعض اشكال الرقابة الج	1
35	تطور عدد القضايا المراقبة ومبالغ ا (2017-2014)	2
37	تطور عدد القضايا المراقبة ومبالغ الحقوق المترتبة عنها في إطار الرقابة الجبائية في المحاسبة (2017-2014)	3

قائمة الجداول والأشكال

38	تطور عدد القضايا المراقبة بالمقارنة مع الساكنة الجبائية الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات IBS للفترة (2014-2017)	4
40	تطور عدد القضايا المراقبة ومبالغ الحقوق المترتبة عنها في إطار التحقيق المصوب في المحاسبة (2014-2017)	5

ثانيا: قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات	11
02	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للتدقيق الجبائي للمديرية الولائية	13
03	أشكال الرقابة الجبائية ومجالات تطبيقها حسب التدرج	15
04	مسار عملية اختيار الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للتحقيق في مجمل الوضعية الجبائية	19
05	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	31
06	تطور عدد القضايا المراقبة المترتبة عنها في إطار الرقابة الجبائية للفترة (2014-2017)	35
07	تطور مبلغ الحقوق المترتبة عنها في إطار الرقابة الجبائية على الوثائق للفترة (2014-2017)	36
08	منحنى بياني لتطور عددا لقضايا المراقبة في إطار الرقابة الجبائية في المحاسبة للفترة (2014-2017)	37
09	منحنى بياني تطور مبلغ الحقوق والعقوبات الناتجة عن الرقابة الجبائية في المحاسبة للفترة (2014-2017)	38
10	منحنى بياني لتطور عدد القضايا المراقبة في إطار التحقيق المصوب في المحاسبة للفترة (2014-2017)	39
11	منحنى بياني لتطور مبلغ الحقوق والعقوبات الناتجة عن التدقيق الجبائي المصوب في المحاسبة للفترة (2014-2017)	40
12	شكل بياني لتطور مبلغ الحقوق والعقوبات الناتجة عن الرقابة الجبائية المصوبة على المحاسبة	41

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة عامة

إن النظام الجبائي في الجزائر نظام تصريحي، أي أن المكلف بالضريبة سواء كان شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا ملزم بالتصريح بكل أرقام أعماله وبكل أرباحه إلى الإدارة الجبائية وفق نماذج معدة خصيصا لهذا الغرض ووفقا لتواريخ محددة، كما انه ملزم في نفس الوقت بتسديد مستحقاته من كل المترتبة عليه.

وعلى هذا الأساس احتفظت الإدارة الجبائية بحق الرقابة على كل التصريحات المقدمة من طرف هذا المكلف، ذلك أن الرقابة الجبائية تعد أهم وسيلة في يد الإدارة الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي بكل أشكاله حفاظا على أموال الخزينة العمومية للدولة، ولقد تعددت أشكال الرقابة الجبائية من رقابة عامة ورقابة معمقة ورقابة فئوية كما تعددت الهياكل المخولة بعملية الرقابة من حيث الاختصاص المحلي أو الجهوي، أو المركزي.

إن عملية التقييم لأشكال الرقابة الجبائية تعد من الأهمية بمكان للوقوف على مدى نجاعة الفعل الرقابي في تحقيق الأهداف المسطرة من حيث الامتثال الضريبي الطوعي الحقيقي من جهة، ومن حيث الرصد الفعلي لطرق التهرب الضريبي من جهة أخرى لذلك تختلف عملية التقييم من حيث الاختصاص، فتقييم الرقابة الجبائية على المستوى المحلي أي على مستوى مديرية الضرائب يختلف عن التقييم على المستوى المركزي أي على مستوى مديرية المؤسسات الكبرى التابعة لوزارة المالية باعتبار أن هذه المديرية انشأت حديثا منذ 2006 لغرض تتبع ومراقبة الوعاء الضريبي لأكبر المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

أولا: الإشكالية

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الأساسية كما يلي:

ما هي مردودية نظام الرقابة الجبائية في الجزائر بالتركيز على مديرية كبريات المؤسسات ؟

والتي تتفرع عنها الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أشكال وآليات وإجراءات الرقابة الجبائية المتبعة في الجزائر؟
- ماهي الاجهزة المختصة المكلفة بعملية الرقابة الجبائية في الجزائر؟
- ما هي المر دودية المالية لمختلف اشكال الرقابة الجبائية المطبقة بمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة 2014-2017 ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

- للرقابة الجبائية أشكالا مختلفة تختلف باختلاف الإجراءات والأهداف
- للرقابة الجبائية اجهزة مختصة تختلف باختلاف اقليمية الضريبة
- تعد الرقابة الجبائية على المحاسبة اكثر مردودية مالية بالمقارنة مع بقية الاشكال المطبقة بمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة 2014-2017 .

ثالثا: أهمية الدراسة

مقدمة عامة

تتمثل أهمية الدراسة أساساً في الأهداف المرجوة منها نظرياً وتطبيقياً من خلال ما يلي:

- التجاوب مع مساعي الإدارة الجبائية لتحقيق أهداف الدولة في زيادة الفعالية في الرقابة والمتابعة الجبائية ودعم التحصيل الضريبي في الجزائر.
- تساهم هذه الدراسة أيضاً في تقييم مردودية الأجهزة المختصة في عملية الرقابة الجبائية بالجزائر .

رابعاً: أهداف الدراسة

الدراسة للرقابة الجبائية أهدافاً لعل أهمها:

- تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من الضياع بمختلف أشكاله بغرض زيادة إيرادات الخزينة العمومية.
- تلعب الرقابة الجبائية دوراً هاماً للإدارة الضريبية بزيادة فعاليتها من خلال المعلومات التي تقدمها.

خامساً: أسباب اختيار موضوع الدراسة

تتمثل أهم الأسباب الذاتية والموضوعية التي جعلتني اختار الموضوع وابعث فيه ما يلي

- بحكم التخصص طالبة ماستر أكاديمي محاسبة وجباية معمقة.
- الرغبة في التوسع في الدراسات المرتبطة بمجال الرقابة الجبائية.
- المساهمة في تقييم الأجهزة المكلفة بعملية الرقابة الجبائية.
- تنامي ظاهرة التهرب والغش الضريبي مما أصبح يشكل خطراً يتمثل في حرمان الخزينة العمومية من مواردها.

سادساً: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

- الحدود الزمانية: للفترة 2014-2017
- الحدود المكانية: مديرية كبريات المؤسسات

سابعاً: المنهج المستخدم:

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إثراء الجانب النظري للدراسة كما تم الاستعانة بالاستعانة بمنهج دراسة حالة عن طريق تحليل المعطيات والإحصائيات المقدمة من طرف المديرية العامة للضرائب حول نتائج الرقابة الجبائية لمديرية المؤسسات الكبرى خلال الفترة 2014-2017

ثامناً: خطة الدراسة

مقدمة عامة

لقد تم تقسيم خطة الدراسة إلى فصلين نظري وتطبيقي

➤ وفي الفصل النظري تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية الرقابة الجبائية وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى أشكال الرقابة الجبائية المتبعة في الجزائر وفي المبحث الثالث تم تناول الآثار الردعية القانونية للرقابة الجبائية في الجزائر.

➤ أما في الفصل التطبيقي تم دراسة حالة مديريةية المؤسسات الكبرى للفترة 2014-2017. حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى التعريف بمديرية المؤسسات الكبرى، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى تطور مرد ودية نظام الرقابة الجبائية بالمديرية.

تاسعا: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تقاطعت مع هذه الدراسة لعل أهمها:

1 - دراسة: خديري صبرينة وجنيبة عمر، "الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدي مكافحة التهرب الضريبي وتنمية الإيرادات الجبائية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، العدد 02، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الرقابة الجبائية في الجزائر في ظل تنوع وتعقد النسيج الجبائي في الجزائر، حيث تم عرض وتقييم الوضعية الحالية للرقابة الجبائية والتطرق لها كمنهج لقياس حجم التهرب الجبائي وأداة لمحاربتة في نفس الوقت "2011-2018.

2- دراسة عياشي فاطمة الزهراء وسماش كمال 'الرقابة الجبائية كآلية للحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الباحث الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، العدد1، 2018:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية ودور الرقابة الجبائية كأداة فعالة في مكافحة هذا النوع من الممارسات بسبب الطابع الردعي الذي خوله لها القانون.

3- دراسة ولهي بوعلام وبن عثمان عائشة 'تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة '2011-2015، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء الرقابة الجبائية من خلال استخدام مؤشرات الأداء المطبقة على مستوى المديرية الفرعية، حيث تطرقت إلى تقديم الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية من خلال عرض مفهوم الرقابة الجبائية أسبابها وأشكالها.

4- دراسة مصطفى أيدير وعمر الفاروق زرقون 'تقييم فعالية المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية في البيئة الجزائرية، دراسة ميدانية من وجهة نظر عينة من المؤسسات الاقتصادية وإدارة الضرائب بولاية ورقلة '، مجلة إضافات اقتصادية، العدد2 2019.

هدفت الدراسة لتقييم فعالية المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية في البيئة الجزائرية، حيث تعتبر المراجعة الجبائية أداة هامة لتحسين التسيير الجبائي للمؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بالمخاطر المحيطة بها وبالتالي تندية

مقدمة عامة

التكاليف الجبائية ,أما الرقابة الجبائية فتعتبر بالنسبة للدولة احد أهم الوسائل المسخرة لضمان تحصيل الضرائب.

إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تختص مديريات كبريات المؤسسات وذلك في جميع أشكال الرقابة الجبائية للفترة 2014-2017.

عاشرا: صعوبات الدراسة

1- الوقت الذي يعتبر من القيود التي حالت بيننا وبين جمع المعلومات الخاصة بالبحث خصوصا في زمن جائحة كورونا.

2- قلة الكتب والمراجع والدراسات في مجال الرقابة الجبائية.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد الفصل

تعد الرقابة الجبائية إحدى الأدوات الفعالة لمصالح الضرائب التي منحها القانون للتأكد من صدق التصريحات ومعاينة الأخطاء، وذلك لأهميتها البالغة في عملية اتخاذ القرار وتحليل الوضعية الجبائية للمكلفين وكشف مختلف الانحرافات والمخاطر الضريبية، بالإضافة إلى مكافحة مختلف حالات الغش والتهرب الضريبي، حيث تهدف إلى مدى امتثال المؤسسات للقوانين والأنظمة الضريبية، وتقييم المخاطر ودراسة تأثيرها على الحسابات والبيانات المالية.

وبغرض التعرف أكثر على الرقابة الجبائية ووضعيتها في الجزائر

سننطلق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث

← **المبحث الأول:** ماهية الرقابة الجبائية في الجزائر.

← **المبحث الثاني:** أشكال الرقابة الجبائية المتبعة في الجزائر.

← **المبحث الثالث:** آثار الرقابة الجبائية واليات تفعيلها.

المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية في الجزائر

الإطار المفاهيمي للدراسة

تعتبر الرقابة من أهم وسائل مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتعمل على الحد من انتشارهما وغايتها تتمثل في مراقبة مدى حقيقة التصريحات الجبائية المصرح بها من طرف المكلف بالضريبة.

وتهدف عملية الرقابة الجبائية إلى تحقيق مهمة رئيسية تكمن في إعادة تمويل خزينة الدولة بالقيمة الحقيقية من الإيرادات الواجب تحصيلها من جباية الضرائب من جهة وتطبيق سياسة قواعد الضريبة تطبيق عادلا بين المكلفين.

المطلب الأول : تعريف الرقابة الجبائية

سوف نتناول في هذا المطلب مفهوم الرقابة الجبائية وأهم خصائصها ومبادئها ومرجعيتها القانونية.

اولا: تعريف الرقابة الجبائية

للرقابة الجبائية عدة تعاريف نذكر من أهمها:

التعريف الأول:

تعرف على أنها الفحص الشامل للوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض مراقبة احترام القوانين الجبائية من جهة، وبغرض تعزيز الأمن الجبائي من منظور السياسة المتبعة في التسيير من جهة أخرى، وذلك بالتحكم في الإمكانيات التي يوفرها التشريع الجبائي دون المساس بمصالح الخزينة العمومية⁽¹⁾.

التعريف الثاني:

تتشكل الرقابة الجبائية بالنظر إلى النظام الضريبي التصريحي، حيث أن الضريبة التي يتم إقرارها من طرف المكلفين فان لإدارة الضرائب الحق في إعادة تقييمها بواسطة وسائل تهدف الى منع التهرب الضريبي².

التعريف الثالث:

عرفتها المديرية العامة للضرائب على أنها الوسيلة الضرورية لضمان المساواة بين الأفراد في دفع الضريبة، وتشكل شرطا من الشروط الأساسية والفعالة لتحقيق منافسة شريفة وعادلة بين المؤسسات⁽³⁾؛

(1) بوعلام ولهي، مرد ودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص:17.

D SARA 2018. LA PREUVE EN DROIT FISCAL ; DOCTORAT SCIENCE OPTION: UNIVERSITE BEN MOHAME 2
DES FRERES MENTOURI CONSTANTINE FACULTE DE DROIT ; ALGERIE.

(3) نقلا عن الياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011/ 2010، ص:19.

الإطار المفاهيمي للدراسة

من خلال هذه التعريفات السابقة يمكن تعريف الرقابة الجبائية على أنها: " هي عبارة عن مجموعة من العمليات غايتها تتمثل في المراقبة والتأكد من صحة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، أنها أيضا وسيلة من وسائل الإدارة الجبائية للتأكد من صحة وسلامة تصريحات المكلف، الغرض منها مراقبة احترام القوانين الجبائية من طرف المكلف ومدى الالتزام بها، بهدف تحقيق العدالة الضريبية بما يضمن المنافسة الشريفة بين المكلفين ومحاربة الغش والتهرب الضريبي، تتم من قبل مدقق وفريق يتصف بالكفاءة والموضوعية وباستخدام أفضل الوسائل والإمكانيات المتاحة، للوصول إلى أفضل النتائج".

ثانيا: خصائص الرقابة الجبائية

للرقابة الجبائية عدة خصائص يمكن اختصارها في ما يلي¹:

- ❖ الرقابة المحاسبية هي أصل الرقابة الجبائية حيث أن الرقابة المحاسبية لا يمكن لها أن تهمل المسائل الجبائية لما لهما من علاقة وطيدة بينهما.
- ❖ مهمة الرقابة الجبائية مستقلة ومجهزة بأهداف خاصة، تستجيب للتطلعات التي يريدها المسير في الميدان الجبائي، وتأتي هذه المهمة من كون الجبائية عبارة عن نظام يوجد في مفترق عدة أنظمة منها ما تعلق بالمحاسبة، ومنها ما يتعلق بالقانون.
- ❖ عندما يكون مسك المحاسبة مغاير لأحكام المواد 09-10-11 من القانون التجاري ولشروط وكيفيات تطبيق النظام المحاسبي المالي أو غيابها تماما.
- ❖ عندما تتضمن التسجيلات المحاسبية أخطاء أو إغفالات أو معلومات غير صحيحة، خطيرة ومتكررة في عمليات محاسبة

ثالثا: مبادئ الرقابة الجبائية

للرقابة الجبائية مبادئ ترتكز عليها لعل أهمها²:

1- إقامة نظام ضريبي محكم: يعتبر النظام الضريبي من بين المقومات الأساسية للرقابة الجبائية، حيث تنعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها بصفة عامة، فبقدر ما يتوفر لديها من خبرات وكفاءات بقدر ما يستطيع الخبير الضريبي أن يلمس الحبكة الفنية في أنظمتها الضريبية، ولتحسين فعالية هذه الأنظمة وجب ما يلي:

✓ تبسيط وتحسين التشريع الضريبي

✓ تحقيق العدالة الضريبية

- بن عمارة منصور، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2016، ص 31¹
- بن عمارة منصور، مرجع سابق، ص 24، 25²

الإطار المفاهيمي للدراسة

2-ترقية وتطوير الإدارة الجبائية: بالعمل على تغطية النقائص وإصلاحها خاصة أن تبعيات التهرب لا تقع على المشرع المالي والمكلف لوحدها، وإنما تقع كذلك على الإدارة المالية وباعتبار أن مشكلة الغش تعود لعدم فعالية النظام الجبائي والتي تستلزم وجود هيكل إداري منظم وعصري بعيدا عن كل ملامح التخلف والإهمال واللامبالاة.

رابعا: المرجعية القانونية للرقابة الجبائية

منح المشرع الجزائري المكلف الحرية في التصريح بمداخيله وذلك لتسهيل عملية التصريح والتحصيل من جهة وعدم عرقلة أعمال المكلف المهنية والشخصية من جهة أخرى.

❖ **حق الاطلاع:** منح المشرع أعوان الإدارة الجبائية حق الاطلاع على الملفات والمستندات قصد التأكد من احترام المكلف لقواعد تأسيس وعاء الضريبة من جهة¹، ولإتمام والتحقق من المعلومات المقدمة من طرف المكلف أثناء مراقبة ملفه ومحاسبته من جهة أخرى.

وجب على الأعوان أثناء أداء مهامهم احترام السرية المهنية، وعلى المكلف تسهيل مهام الأعوان من اجل تأدية وظائفهم، وفي حالة رفضه حق الاطلاع تفرض عليه غرامات مالية² تتراوح بين 5000 دج و50000 دج وتشمل هذه الغرامة إتلاف الوثائق قبل انقضاء الأجل المحددة لحفظها، بالإضافة إلى ذلك تطبق غرامة مالية قدرها 100 دج كحد أدنى عن كل يوم تأخير يبدأ سريانه من تاريخ المحضر المحرر لإثبات الرفض.

❖ **حق الرقابة:** اشارت المادة 19 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية لهذا الحق بنصها على انه " خلال مراقبة الإدارة الجبائية للتصريحات بالإضافة إلى المستندات المستعملة لفرض كل ضريبة وحق ورسم وإتاوة، فانه يحق لها التشكيك في صدق المستندات والاتفاقيات التي تم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة، والتي تخفي المضمون الحقيقي للعقد، عن طريق بنود تهدف إلى تجنب أو تخفيض الأعباء الجبائية"³.

إذا لا تكتفي الإدارة الجبائية بالاطلاع بل تقوم بمجموعة من الإجراءات والعمليات التي من شأنها إثبات صحة ونزاهة التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، وإجراء مقارنات بعناصر وبيانات أخرى⁴، وتكون في شكل صورتين إما رقابة عامة وتتم داخل مكتب مصالح الضرائب، وإما رقابة معمقة وتتم هذه العملية خارج مكتب مصالح الرقابة الجبائية.

❖ **حق استدراك الأخطاء:** يقصد بحق استدراك الأخطاء حسب المادة 105 من قانون الإجراءات الجبائية حق الإدارة في إعادة النظر في الإغفالات الكلية أو الجزئية المسجلة في وعاء الحقوق والضرائب

1- المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية 2017، ص 23

- المادتين 62 و63 من قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، تطرقت للعقوبات المطبقة عند رفض حق الاطلاع من طرف المكلف، ص 27²

- المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية 2017، ص 10³

- ونادي رشيد، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،

جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 49⁴

الإطار المفاهيمي للدراسة

والرسوم، وكذا النقائص وعدم الصحة أو الأخطاء المسجلة في فرض الضريبة من طرف إدارة الضرائب، مع مراعاة الأجل العام الممنوح للإدارة الجبائية للاستدراك، والذي تطرقت إليه المادة 106 من نفس القانون والمحددة بأربعة 4 سنوات متقدمة، أما في حالة تأكد الإدارة الجبائية بان المكلف عمد إلى ممارسة مناورات تدليسية في هذه الحالة يمدد أجل التقادم بسنتين¹².

المطلب الثاني: أهداف الرقابة الجبائية:

إن لكل عملية نقوم بها غرض ومن بين الأهداف التي تسعى لتحقيقها الرقابة الجبائية هي:

- (1) **هدف قانوني:** يتمثل هذا الهدف في التأكد من احترام المكلفين لمختلف القوانين الجبائية من خلال تصريحاتهم الجبائية المكتتبه، فالرقابة الجبائية تتركز على مبدأ المساواة والعدالة الضريبية، وكذا المحاسبة ومعاقبة المكلفين الذين يتهربون من دفع مستحقاتهم الضريبية.²
- (2) **هدف إداري:** تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال المعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل ملفت وكبير في زيادة المر دودية، وهذا بواسطة كشف الأخطاء والتجاوزات التي تساعدها في معرفة الحقائق والإحصائيات وتقييم الآثار الناجمة عن ذلك لاتخاذ القرارات السلمية في سياستها الجبائية.³
- (3) **هدف اقتصادي ومالي:** تسعى الرقابة الجبائية الى المحافظة على الأموال العمومية من التهرب الضريبي وحمايتها من كل ضياع باي شكل من الاشكال وهذا لضمان دخول ايرادات أكبر للخزينة العمومية وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني.⁴
- (4) **هدف اجتماعي:** ويتمثل في تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وضمان منافسة نزيهة بين المتعاملين من خلال توسيع نطاق الرقابة الجبائية لتشمل جميع المتعاملين الاقتصاديين.

المطلب الثالث: الأجهزة المختصة المكلفة بالرقابة الجبائية

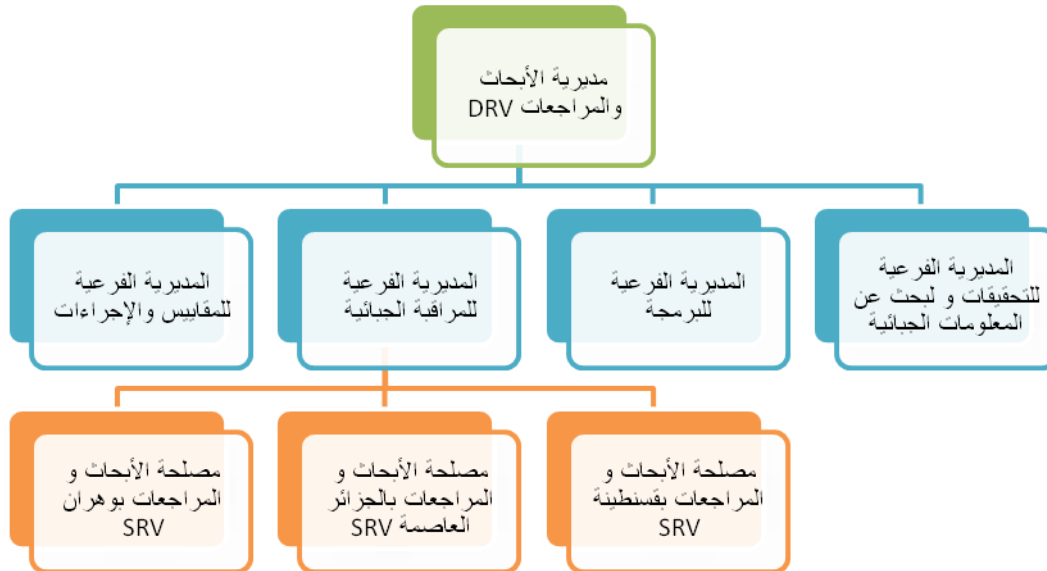
ترتكز مهام الرقابة الجبائية على مجموعة من الهياكل والأجهزة الإدارية المخول لها قانونيا للقيام بأداء هذه المهام على أكمل وجه وتمارسها بطريقة منظمة وفعالة، وتتمثل هذه الأجهزة فيما يلي:

- المادتين 105 و106 من قانون الإجراءات الجبائية 2017، ص 41¹
²بولحبال أسماء، أهمية الرقابة الجبائية الداخلية في النظام الجبائي الجزائري، الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، يومي 28، 29 أكتوبر 2015، ص12.
³ناصر شارقي، فعالية الرقابة الجبائية في الحد من العث الضريبي، الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة 8 ماي 45 قالمة، يومي 28، 29 أكتوبر 2015، ص6.
 منى مقلاتي، دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي، الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة 8 ماي 45 قالمة، يومي 28، 29 أكتوبر، 2015، ص 4.

الإطار المفاهيمي للدراسة

أولاً- مديرية الأبحاث والمراجعات (DRV): انشأت هذه المديرية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 228/98 الصادر في 13/07/1998 والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية، تعتبر مديرية الأبحاث والمراجعات أعلى الهيئات الجبائية التي تقوم بعملية التدقيق الجبائي، وقد جاءت هذه المديرية لتدعم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي، حيث تسهر على ضمان استمرارية وتوحيد وتنفيذ إجراءات التدقيق الجبائي كما أن اختصاصها يمتد عبر التراب الوطني وتتنحصر مهامها في تحديد اختيار المكلفين بالضريبة الذين يقع عليهم التدقيق، والهدف من هذا الجهاز هو سد منافذ التهرب الضريبي واسترجاع حقوق الخزينة العمومية¹.

الشكل رقم(1): الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب [www. mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz)، تاريخ الاطلاع: 26 جوان 2020

ثانيا- المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية (SDCF): إضافة أيضا على المستوى الولائي فان المديرية الولائية للضرائب مكلفة بالقيام بعملية الرقابة الجبائية وبتطبيق برامج التدقيق الجبائي المصادق عليه من طرف مديرية البحث والمراجعات بتكفل المديرية الفرعية بهذا المجال ومن ابرز المهام المسندة إليها:²

✓ إعداد بطاقيات لمختلف الإدارات والهيئات التي لديها معلومات عن تأسيس الوعاء الضريبي.

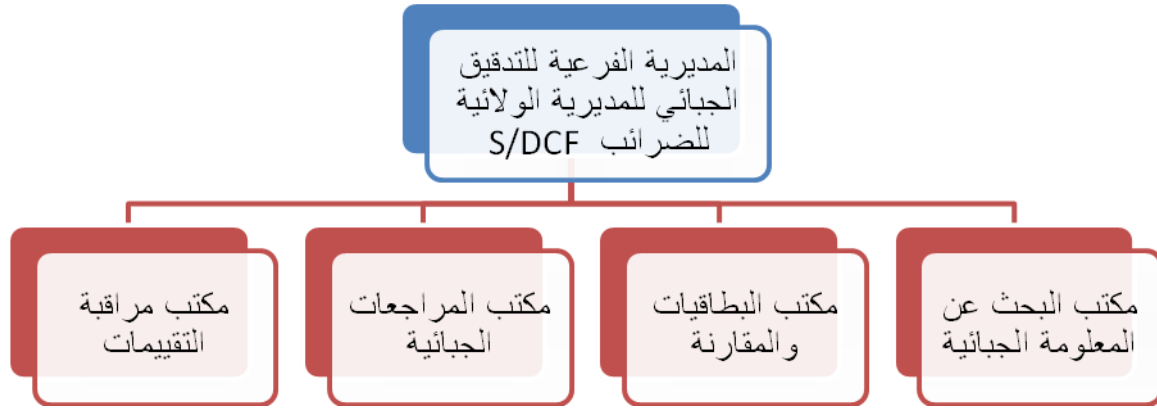
¹ -بن عثمان عائشة، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام التدقيق الجبائي، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019، ص 186.
- بن عثمان عائشة، مرجع سابق، ص 191²

الإطار المفاهيمي للدراسة

- ✓ تقييم أنشطة المفتشيات وتقديم اقتراحات من شأنها تحسين البحث عن المادة الخاضعة للضريبة.
- تعمل على تسيير أربع (4) مكاتب وهي:
- ✓ مكتب البحث عن المعلومة الجبائية
- ✓ مكتب البطاقات والمقارنات
- ✓ مكتب المراجعات الجبائية
- ✓ مكتب مراقبة التقييمات.
- ✓ برمجة القضايا الخاضعة للمراجعة السنوية ومتابعة مستمرة لانجاز البرامج في الأجال المحددة.
- ✓ الحرص على تحصيل مختلف الضرائب والرسوم الناتجة عن عمليات المراجعة ومتابعتها المستمرة.

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للتدقيق الجبائي للمديرية الولائية

الإطار المفاهيمي للدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على وثائق المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة

ثالثا -الأجهزة المختصة حديثا بالرقابة الجبائية: وبهدف مواكبة التطورات الحديثة والتحكم بشكل فعال في تسيير ملفات المكلفين بالضريبة قامت الإدارة الجبائية بالتكيف مع المعطيات الجديدة التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض والمتمثلة في إنشاء هياكل إدارية جديدة ابتداء من سنة 2002 وهي: مديرية كبريات المؤسسات **DGE**، مركز الضرائب **CDI**، مراكز جواريه للضرائب **CPI**.¹

1 مديرية كبريات المؤسسات: انشأ هذا الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 303/02 المؤرخ في 2002/09/28 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 494/02 المؤرخ في 2005/12/26، ولها صلاحيات على المستوى الوطني لكونها مكلفة بتسيير كل المهام من تحديد الوعاء إلى التحصيل وحتى الرقابة الجبائية والمنازعات، ومن أهداف إنشاء هذه المديرية هو التحكم الجيد في تسيير الملفات الجبائية المهمة مع متابعتها المستمرة والدقيقة لكونها تملك خبرة الإطارات والأعوان من أجل ضمان حصيلة أكبر والتخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي.²

2 مركز الضرائب: يتكفل مركز الضرائب بتسيير الملفات الجبائية لمختلف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، ولا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي مائة مليون دينار جزائري 100000000 دج³، ومن بين المهام الرئيسية لمركز الضرائب:

3- لتسيير والتكفل الحسن لملفات المكلفين ومراقبتها باستمرار للتخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي.

4- إعداد وانجاز برامج التدخلات والرقابة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة والتي هي تحت سلطتها.

- عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري، مطبعة مزوار، الجزائر، 2009، ص 43
-الجريدة الرسمية، العدد43، المادة02من القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 07 جوان2005، ص 20²
-الجريدة الرسمية، العدد59، المادة20، من المرسوم التنفيذي رقم 06\327، ص 10³

الإطار المفاهيمي للدراسة

3- المراكز الجوارية للضرائب: هي مصالح مستحدثة بالنظام الجبائي الجزائري وتعتبر نموذج مصغر لمراكز الضرائب، فهي تتابع ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة الجزائرية بالإضافة إلى تخصصها في متابعة الجباية العقارية وكذا الجباية المحلية الفلاحية ومن مهامها نذكر:

5- مسك وتسيير ملفات المكلفين التابعين لاختصاصها.

6- تراقب التصريحات وتنظم التدخلات.

7- تبحث عن المعلومات الجبائية بغية استغلالها¹.

المبحث الثاني: أشكال الرقابة الجبائية في الجزائر

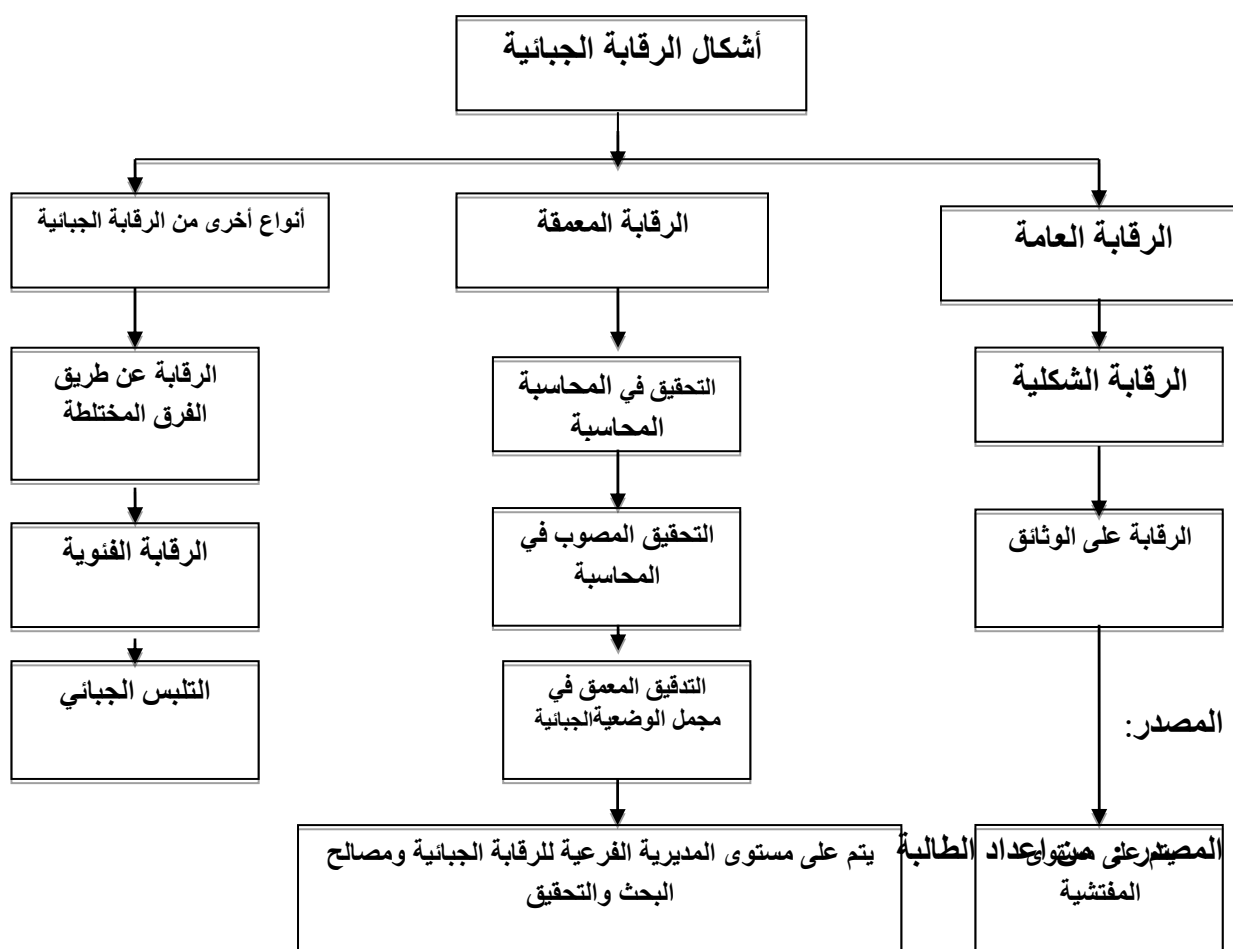
إن مراقبة ومراجعة التصريحات الجبائية، يمكن أن تباشر بطريقة مجملية ويمكن أن تكون معمقة، كما انه يمكن تحديد أيضا مجالات تطبيق الرقابة الجبائية والتي تتم على عدة مستويات، بحيث ان تطبيق

¹ سليمان عتيرة، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2010، ص109

الإطار المفاهيمي للدراسة

على مستوى مفتشيه الضرائب، أما على المستوى الولائي وبالضبط على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

الشكل(3): أشكال الرقابة الجبائية ومجالات تطبيقها حسب التدرج



المطلب الأول: الرقابة العامة

تتم الرقابة العامة على مستوى مفتشيات الضرائب وفي هذا المستوى يتم التمييز بين نوعين من الرقابة: الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق. يقوم رئيس المفتشية بمراقبة وفحص تصريحات المكلفين

الإطار المفاهيمي للدراسة

بالضرائب وتتم المراقبة على شكل فحص تمهيدي هذا النوع من الرقابة ينجز من غير تنقل أو إجراء أبحاث خاصة من طرف مصلحة الضرائب وتتم بمكتب المراقبة على مستوى ملف المكلف بالضريبة¹.

أولاً:- الرقابة الشكلية: تتم الرقابة الشكلية على مستوى مفتشيات الضرائب في دائرة الاختصاص والتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة، والهدف منها تصحيح الأخطاء المادية الملاحظة عادة في التصريحات، والتحقق من المعلومات المتعلقة بالمكلف والنشاط الذي يمارسه وذلك وفق مايلي:²

(1) – المعلومات المتعلقة بالمكلف

(2) المعلومات المتعلقة بالنشاط

(3) مراقبة الأخطاء المادية

وعليه يمكن القول أن الرقابة الشكلية مرحلة تمهيدية للرقابة على الوثائق وذلك في حالة ظهور معطيات تثير الشك في مصداقية التصريحات، وفي الواقع ان هذا النوع من الرقابة أحيانا ينجز وأحيانا كثيرة لا ينجز وهذا يعود إلى الأسباب التالية³:

أ- عدم وجود متابعة دقيقة من المصالح المركزية على هذا النوع من الرقابة.

ب- التظاهر بعدم وجود الوسائل البشرية لإجراء هذا النوع من الرقابة

ثانياً: الرقابة على الوثائق: تتمثل الرقابة على الوثائق في فحص ومراقبة التصريحات الجبائية وبشكل دقيق من خلال مقارنة ما يحتويه الملف الجبائي للمكلف من وثائق من جهة، والمعلومات المتحصل عليها من الأطراف التي تتعامل مع المكلف من إدارات، هيئات، مؤسسات عامة أو خاصة، بنوك، جمارك...، من جهة أخرى، وذلك تطبيقاً لما جاء في المادة 19 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية، حيث تنص على انه "من خلال مراقبة الإدارات الجبائية للتصريحات بالإضافة إلى المستندات المستعملة لفرض كل ضريبة وحق ورسم وإتاوة، فإنه يحق لها التشكيك في صدق المستندات أو الاتفاقيات التي تم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة، والتي تخفي المضمون الحقيقي للعقد، وعن طريق بنود تهدف إلى تجنب أو تخفيض الأعباء الجبائية"⁴.

نشير إلى انه عكس الرقابة الشكلية تتطلب الرقابة على الوثائق أن تكون للكون المكلف بالرقابة قدر من المعلومات المحاسبية واستيعاب طريقة معالجة المعطيات، وفي حالة نقص المعلومات المقدمة أو

¹-سهم كردودي، المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008، ص47

عاشوري يوسف، دراسة تحليلية لظاهرة الغش الجبائي -حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،

جامعة يحي فارس، المدينة، 2008\2009، ص90

³-لهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة-حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص126

⁴-المادة 19 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية 2017، ص91

الإطار المفاهيمي للدراسة

ظهور معطيات تثير الشك يحق له طلب التوضيحات سواء بطريقة كتابية أو شفوية إذا اقتضى الأمر، ويهدف هذا النوع من الرقابة إلى:¹

- (1) اكتشاف الأخطاء في الحسابات والمعدلات والهوامش المختلفة للربح.
- (2) معرفة الوضعية المالية للمكلف كل سنة.
- (3) مراقبة مصداقية التصريحات بالمقارنة مع ما هو متوفر من معلومات لدى مفتشي الضرائب.
- (4) إعداد قاعدة للمكفين المقترحين للرقابة المعمقة.

المطلب الثاني: الرقابة المعمقة

أولاً- معايير الإخضاع للرقابة المعمقة

تعتبر الرقابة المعمقة استكمالاً للرقابة على الوثائق، فعلى مستوى المفتشية يصعب على العون المدقق التدقيق بشكل معمق في التصريحات المقدمة، وذلك لضخامة عدد الملفات الجبائية ونقص عدد الأعوان المدققين الذين يتميزون بالكفاءة، بالإضافة إلى نقص الوسائل المادية، والهدف الأساسي من الرقابة على الوثائق هو تصحيح الأخطاء المكتشفة، واكتشاف المكلفين غير الملتزمين بالقوانين السارية المفعول

إن ما يميز الرقابة المعمقة عن الرقابة على الوثائق يكمن في حجم الإمكانيات المستعملة والهدف المسطر، فالرقابة المعمقة تسمح بالتأكد من صحة التصريحات الجبائية بمقارنة العناصر المتوفرة وكذا المظاهر الخارجية للممولين، كما أنها تشمل جميع الضرائب والرسوم، بالإضافة إلى زيارة الورشات، أماكن التخزين للمؤسسات وهي الوسيلة الوحيدة التي تسمح بتحديد صحة العمليات المسجلة في المحاسبة والتي تترجم فعلياً لنشاط حقيقي، كما أن هذه الرقابة تلمس النشاط (التحقيق في المحاسبة) والأشخاص الطبيعيين (التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية)².

✓ وبرنامج المكلفين الخاضعين للرقابة بناء على اقتراحات المديرات الولائية، والمعلومات التي تحوزها بالإضافة إلى عدة مؤشرات أهمها³:

✓ ممارسة نشاط مشبوه من حيث التهرب.

✓ أهمية الأرباح والمداخيل المصرح بها مقارنة مع أرقام الأعمال المحققة.

1 - ولهي بوعلام، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة - حالة الجزائر - مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009
2 - طالب محمد، الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري الفترة 1995-1999، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص78
3 - بن عمارة منصور مرجع سابق ص 43

الإطار المفاهيمي للدراسة

✓ التصريح بنتيجة محاسبية (خسارة) لعدة سنوات متكررة.

✓ طبيعة النشاط الممارس وأهمية المنتج في السوق.

✓ التغيير الدائم لمكان النشاط التجاري.

✓ التعديلات المتكررة للقوانين الأساسية.

ثانيا - أشكال الرقابة المعمقة:

(1) التحقيق في المحاسبة: التحقيق في المحاسبة هو مجموعة العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته، والتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها¹.

إن الهدف الأساسي من التحقيق في محاسبة المكلف وإجراء كل التحريات اللازمة، هو إعادة تأسيس وعاء الضريبة، حيث أن المكلف قد يخل بالقوانين المحددة لتأسيس وعاء الضريبة، حيث جاء في المادة 1-20 من قانون الإجراءات الجبائية انه "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء التحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها"².

(2) التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية:

يشكل التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة أداة يمكن للإدارة الجبائية من خلالها ممارسة الرقابة على تصريحات الدخل للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة³.

إن الهدف من هذا التحقيق هو التأكد من الانسجام الحاصل بين المداخل المصرح بها من جهة والمداخل المحققة فعليا، ويظهر ذلك من خلال نمط معيشة أعضاء المقر الاجتماعي (الزوجة، الأبناء...)

مما سبق نلاحظ أن التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية يمس:

✓ الأشخاص الطبيعيين.

✓ نوع واحد من الضريبة وهي الضريبة على الدخل الإجمالي.

✓ الكشف عن الفارق بين الدخل المصرح به والدخل المحقق فعليا من طرف المكلف.

إن عملية اختيار الأشخاص الطبيعيين الخاضعين لعملية التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية تمر عبر العديد من المصالح والمديريات قبل أن تصل في الأخير إلى مصلحة الأبحاث والتدقيقات باعتبارها

¹-ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2017، ص 8

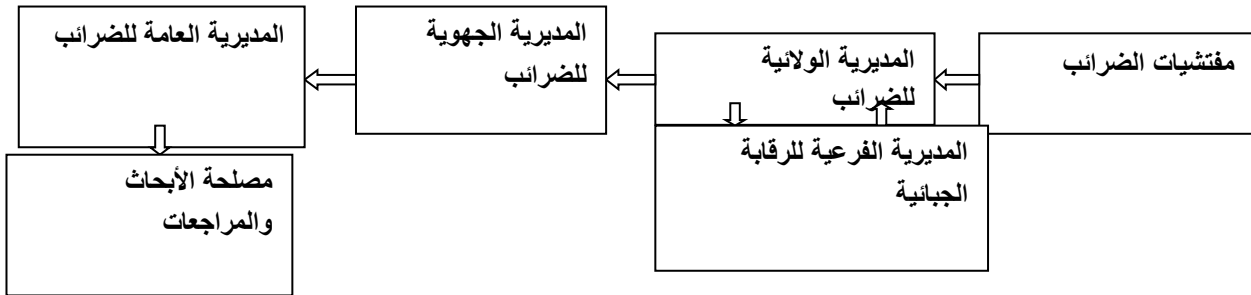
²- المادة 1-20 من قانون الاجراءات الجبائية 2017، ص10

- دليل المكلف بالضريبة التابع لمراكز الضرائب المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، طبعة 2019، ص 243

الإطار المفاهيمي للدراسة

الجهة المسؤولة عن مراقبة مدا خيل الأشخاص الطبيعيين، ومن خلال الشكل التالي نبين مسار عملية اختيار الأشخاص الخاضعين لهذا النوع من التحقيق.

الشكل رقم (4): مسار عملية اختيار الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للتحقيق في مجمل الوضعية الجبائية



أما فيما يخص معايير اختيار الأشخاص الخاضعين للتحقيق في مجمل الوضعية الجبائية، فتمثل فيما يلي:¹

(1) الأشخاص الذين اكتشفت المفتشية عدم التجانس بين المداخل المصرح بها سنويا ونفقات نمط المعيشة للمكلف وأفراد أسرته بصفة مبالغ فيها.

(2) الأشخاص الذين يشك في استعمالهم لطرق ومناورات تدليسية، وان التحقيق المحاسبي لهم لم يؤدي إلى تعديلات رغم ظهور ملامح التهرب والغش عليهم.

(3) الأشخاص الذين ليس لهم ملف جبائي، وتظهر على نمط حياتهم المعيشية مؤشرات تؤكد وجود مدا خيل هامة مخفية.

(4) الأشخاص الذين يقومون باستثمارات تجارية وصناعية بمداخل مجهولة المصدر.

(5) الأشخاص الذين مارسوا عمليات غش كبيرة، بعد انتهاء المراقبة المحاسبية ولم تؤدي هذه الأخيرة إلى تعديلات.²

3- التحقيق المصوب في المحاسبة

وورد في المادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية انه "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق مصوب في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو جزء منها غير متقدمة، أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية تقل عن سنة جبائية"³، بالإضافة إلى

بن عمارة منصور، مرجع سابق، ص: 67-68¹
² - زعزوعة فاطمة، الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2013/2012، ص: 163
 - المادة 20-1 مكرر، قانون الإجراءات الجبائية 2017، ص: 12³

الإطار المفاهيمي للدراسة

ما سبق يعتبر التحقيق المصوب رقابة موجهة اقل شمولية وأكثر سرعة واقل اتساعا من إجراء التحقيق في المحاسبة.

خلال هذا النوع من التحقيق لا يطلب من المكلف بالضريبة سوى تقديم وثائق توضيحية عادية على غرار الفواتير والعقود وصولات الطلبات أو التسليم، ولا يمكن أن ينتج عن هذا النوع من التحقيق بأي حال فحص معمق ونقدي لمجمل محاسبة المكلف¹.

كما أن الغرض من إحداث هذا النوع من التحقيق الذي نصت عليه المادة 22 من قانون المالية 2008 والذي شرع في تطبيقه بداية 2010 من خلال قانون الإجراءات الجبائية هو: ²

- ✓ مراقبة ضريبية واحدة أو عدة أنواع من الضرائب لمدة تقل عن سنة جبائية.
- ✓ مراقبة التخفيضات الممنوحة في مجال الرسم على القيمة المضافة المؤدية إلى وجود رصيد دائن إضافة إلى الحصص الممنوحة والمعدلات المطبقة وطلبات الاسترداد.
- ✓ مراقبة المراكز المحاسبية المدرجة في التصريح الجبائي ضمن جدول حسابات النتائج والخاصة بمخصصات الاهتلاك والمؤونات.
- ✓ مراقبة العجز المتكرر، الإعفاءات الممنوحة، الأرباح المعاد استثمارها، ومراقبة استرداد القروض الضريبية.

المطلب الثالث: أشكال أخرى الرقابة الجبائية

أولاً: الرقابة عن طريق الفرق المختلطة (ضرائب، جمارك، تجارة)

هي عبارة عن فرق مختلطة تتكون من ممثلين عن إدارة الضرائب والجمارك والتجارة، أي من اتحاد وزارتين المالية من جهة ووزارة التجارة من جهة أخرى.

تكلف هذه الفرق بعمليات الرقابة لدى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الذين ينجزون عمليات الاستيراد والتسويق بالجملة والتجزئة، وبصفة عامة لدى كل شخص ينشط ضمن الدورات التجارية، وهذا قصد التأكد من تطابق هذه العمليات مع التشريعات الجبائية والجمركية والتجارية الجاري العمل بها³.

وما يعاب على هذا النوع من الرقابة هو عدم فعالية التنسيق المشترك بين الإدارات الثلاث المشكلة للفرقة وكذا عدم التأطير الجيد لهذه الفرق والذي يرجع لعدة أسباب يرجعها البعض إلى تعقيدات الأنظمة في الإدارات الثلاث، وكذا عدم استقرار التشريعات التي تتبع لها الإدارات سألقة الذكر.

ثانياً: الرقابة الفئوية (الرقابة على المعاملات العقارية)

¹- امر رقم 02-08 المؤرخ في 24 يوليو 2008 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، العدد 42، الصادرة بتاريخ 27 يوليو 2008، ص 8 - ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة - حالة الجزائر - مرجع سابق، ص 129²

³ - المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 97-290، ص 15

الإطار المفاهيمي للدراسة

تخضع أثمان المعاملات العقارية للضريبة، حيث تسري هذه الضريبة على جميع العقارات سواء في حالة استقرارها عند مالكها أو انتقال ملكيتها، ونميز بين أربعة أنواع من الضرائب ترتبط أساسا بالعقار وهي:

✓ **الرسم العقاري:** يؤسس رسم سنوي عقاري على الملكيات المبنية، مهما تكمن وضعيتها القانونية الموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة¹.

✓ **رسم التطهير:** يرتبط بالملكيات المبنية رسم آخر أشارت إليه المادة 263 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، حيث نصت على أنه " يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل في مصلحة رفع القمامة المنزلية رسم سنوي، وذلك على كل الملكيات المبنية²."

✓ **الضرائب على فوائض القيمة:** تعتبر من الضرائب على الدخل، وتخص فوائض القيمة المحققة فعلا اثر عملية البيع للعقارات أو أجزاء منها مبنية أو غير مبنية، وترسى هذه الضرائب على الأشخاص الذين يقومون بهذه العملية بصفة فردية وغير اعتيادية، أما إذا صدرت من شخص له صفة الاحتراف، فهذا يعني انه ينشط كتاجر في مجال العقار وفي هذه الحالة يخضع لمختلف الضرائب التي تقع على التاجر³.

✓ **حقوق التسجيل:** عندما يتضمن عقد ناقل الملكية أو حق الانتفاع أموالا منقولة وعقارات، فان رسم التسجيل يدفع عن المبلغ كله حسب المعدل المحدد للعقارات ما لم يكن قد اشترط ثمن خاص بالنسبة للأشياء المنقولة، وان لا تكون هذه الأشياء قد تم تعيينها وتقديرها مادة بمادة في العقد⁴.

أما فيما يخص قيمة المعاملات العقارية، فتقدر حسب القيمة التجارية الحقيقية عند تاريخ نقل الملكية تبعا للتصريح التقديري للأطراف، وذلك وفق قانون العرض والطلب⁵.

1- المادة 248 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، طبعة 2019، ص54

2- المادة من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2019، ص60

3- بلوفي عبد الحكيم، ترشيد نظام الجباية العقارية دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2012، ص39

4 المادة 13 من قانون التسجيل، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2014، ص 104.

5- المادة 19 من قانون التسجيل 2014، ص12

الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الثالث: آثار الرقابة الجبائية واليات تفعيلها في الجزائر

المطلب الأول: آثار الرقابة الجبائية

نظرا للأهمية البالغة للسياسة الجبائية في تعبئة الوعاء المالي للدولة، تشكل الرقابة الجبائية محور هذه السياسة، إذ تساعد على الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، والمساهمة في تحسين وتنمية الإيرادات الضريبية، وتعتبر كآلية للحد من ممارسة إدارة الأرباح

أولا: الرقابة الجبائية كوسيلة للحد من التهرب الضريبي

نظرا لأسباب متعددة يلجا بعض المكلفين بالضريبة إلى الغش أو تخفيض العبء الضريبي بشتى الطرق والأساليب الشرعية، لذلك فان مكافحة هذه الممارسات التديسية يعتبر من أولويات الإدارة الجبائية والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة يمارسها وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة على مختلف

الإطار المفاهيمي للدراسة

أصناف المكلفين والتي من بينها الرقابة الجبائية التي تعد الأداة الضرورية لمكافحة الغش الضريبي والتي تشكل ضمان لتحقيق مصالح الخزينة العمومية.¹

ثانيا: مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين وتنمية الإيرادات الضريبية

تساهم الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها في رفع حصيلة الإيرادات الجبائية، ورغم تعدد أشكال الرقابة الجبائية إلا أن الحصيلة الإجمالية للرقابة الجبائية تركز على نوعين أساسيين وهما التحقيق المحاسبي والرقابة على الوثائق، خلال الفترة 2011-2018 ساهمت الرقابة الجبائية بتقديم إضافات مالية تفوق 383 مليار دج من التحقيق المحاسبي، وأكثر من 223 مليار دج من الرقابة على الوثائق، لتبقى مساهمة كل من الرقابة على المعاملات العقارية، التحقيق المصوب والتحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية ضعيفة نسبيا، وتبرز أهمية الرقابة الجبائية من خلال تعدد أنواع الضرائب والرسوم المؤثرة بصفة مباشرة في حصيلة الإيرادات الجبائية، ونذكر أهمها في الرسم على القيمة المضافة باعتباره ضريبة غير مباشرة تساهم في تمويل خزينة الدولة، إضافة للضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني.² وفي مايلي نقدم اهم المبالغ المسترجعة الى خزينة الدولة نتيجة عملية الرقابة الجبائية للفترة 2014-2017

الجدول رقم 1 تطور مرد ودية بعض اشكال الرقابة الجبائية في الجزائر للفترة 2014-2017 الوحدة: دج

2017	2016	2015	2014	بيان
52.302.557.513	29 423 647 500	37 613 408 727	126. 406. 853. 547	الرقابة على المحاسبة
1.439.693.768	2.816.181.614	4.295.119.078	2.141.260.235	التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة
1.304.271.289	4.809.648.669	4.495.895.166	2.171.117.811	التحقيق المصوب
28.191.330.447	30.155.438.140	29.546.942.659	26.196.634.681	الرقابة على الوثائق
83237853017	67204915923	75951356630	156915634681	المجموع

المصدر: عن إحصائيات المديرية العامة للضرائب،

ثالثا: الرقابة الجبائية كآلية للحد من ممارسات إدارة الأرباح

¹ - منى مقلاتي، مرجع سابق، ص02

² - خديري صبرينة، جنبنة عمر، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدي مكافحة التهرب الضريبي وتنمية الايرادات الجبائية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، العدد02-2019، ص332

الإطار المفاهيمي للدراسة

عمدت الحكومة الجزائرية في الفترة الأخيرة إلى استحداث مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تدعيم وتطوير جهاز الرقابة الجبائية لمكافحة جميع الممارسات الاحتيالية الهادفة إلى التهرب من دفع الضريبة، تمحورت هذه الإجراءات حول إصلاح نظام الرقابة الجبائية وجعله يتماشى مع الأنظمة الضريبية العصرية من خلال ما يلي:

✓ تعزيز التعاون والتنسيق مع مصالح الجمارك من خلال إنشاء فرق مختلطة بين مصالح الجمارك ومصالح الضرائب للقيام بالتحقيقات وتبادل المعلومات والملفات المتعلقة بمكافحة كل الممارسات الاحتيالية.

✓ زيادة التشديد في العقوبات على المكلفين المتهربين من دفع الضرائب، حيث صرح المدير العام للضرائب أن مصالحه رفعت 800 دعوة قضائية خلال عام 2016 ضد ما أسماهم بكبار المحتالين والمتهربين من دفع الضرائب.

✓ إعداد برامج تكوينية لرفع كفاءة أعوان الإدارة الجبائية.

✓ إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات الشركات، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، هدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة.

✓ تطوير التعاون الدولي في مجال مكافحة كل أشكال الممارسات الاحتيالية الهادفة الى التهرب من دفع الضرائب من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات مع بلدان عربية وافريقية وآسيوية واروبية.¹

المطلب الثاني آليات تفعيل الرقابة الجبائية

تتحمل الدولة الجزائرية مسؤولية خاصة اتجاه تفعيل آليات الرقابة بصفة عامة والرقابة الجبائية بصفة خاصة، ولذلك فان تفعيل آليات الرقابة الجبائية ومعالجة النقائص المسجلة لن يكون ذا جدوى في ظل انحسار الدور الرقابي للدولة، ولهذا الغرض فان مقتضيات التفعيل ترتبط بالعوامل التالية:

أولاً: تفعيل نظام المعلومات الجبائي والتوجه نحو الرقمنة:

لا يمكن تنفيذ مختلف برامج الرقابة الجبائية دون الاستناد إلى نظام المعلومات الجبائي الذي يعتبر العمود الفقري لمصلحتي الوعاء والتحصيل، ذلك أن وظيفته تبدأ بتجميع البيانات، و إدارتها، ومراقبتها وحمايتها، وأخيرا إنتاجها، أي ضمان وصولها إلى مستعملها.

ثانياً: تفعيل العلاقة مع المستشارين في الضرائب والمحاسبين:

اتجهت بعض الدراسات الحديثة في مجال محاسبة الضرائب التي تناولت تحليل واختيار أثر العوامل المرتبطة ببيئة عمل المستشار الجبائي في الرفع من كفاءة أداء المحاسبة المهنية ومدى تأثيرها

¹ - عياشي فاطمة الزهراء، سماش كمال، الرقابة الجبائية كآلية للحد من ممارسات ادارة الارباح، مجلة الباحث الاقتصادي () جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، المجلد 6 العدد:1 جوان 2018، ص283

الإطار المفاهيمي للدراسة

على التسيير الجبائي للمؤسسة. إن وجود مستشار جبائي لمؤسسة ما لمن شأنه أن يساهم بدرجة أكبر في تنويرها بمختلف المعلومات الجبائية ومستجدات قوانين المالية، والتتبع المستمر، والمراقبة للتصريحات الشهرية والسنوية وكل هذا سيساعد مصالح الرقابة الجبائية في تبني الخطط المناسبة للرقابة ومكافحة التهرب الضريبي.

ثالثا: تفعيل نظام الاتصال والإعلام وذلك عن طريق:

- فتح قنوات تعاون واتصال مستمر بين إدارة الضرائب والشركات المختلفة، وأن تساعد هذه الإدارة الشركات على التحول إلى النظم الإلكترونية حتى يكون للإدارة الدور الفاعل في هذا التحول تحت مراقبتها، وذلك لمساعدة هذه الشركات إلى الولوج إلى خدمة الحكومة الإلكترونية على غرار دول عديدة.

- يجب أن تشجع الإدارة الضريبية تدفق المعلومات من خلال صفحات المعلومات والخدمات المعلوماتية الأخرى وربط جميع مراكز المعلومات ومصادرهما على شبكة الانترنت⁽¹⁾ ومن شأن هذا أن يحقق الشفافية والوضوح.

- تطور نظام الاتصال الدولي والتنسيق من خلال تتبع كل المؤسسات والأفراد فيما يخص التوطين والتحويلات البنكية، سواء أكانت لغرض تجاري أو خاص.

رابعا: متطلبات التفعيل الأخرى المرتبطة بإجراءات تنفيذ الرقابة الجبائية

ينبغي تفعيل إجراءات البرمجة بشكل يسمح بالانتقال من الرقابة العامة إلى الرقابة المعمقة حتى تتكامل مراحل الرقابة وذلك عن طريق:

- تسطير برنامج الرقابة العامة ومتابعته من طرف السلطات المركزية.

- الاعتماد على الأساليب الكمية في عملية البرمجة التي تؤدي إلى تحليل الحظر الجبائي من جهة، وتنويع أشكال الرقابة التي تبني على مراقبة كل أنواع الأنشطة.

وفي هذا الإطار فإن المتابعة الدقيقة لتطور النشاطات انطلاقا من توزيع التجار على قطاعات النشاط تبعا لإحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري لمن شأنه أن يعطي صورة دقيقة عن أولويات عملية التحقيق في المحاسبة، إذ من الممكن أن تتركز عملية التحقيق في القطاعات الأكثر مردودية من الناحية الجبائية وعلى هذا الأساس ينبغي ان تتم البرمجة وفق المعايير التالية:¹

- أن تتم بصورة آلية برمجة كل المؤسسات التي تتوقف مؤقتا عن النشاط، أو تنهي النشاط، أو تغير مكان النشاط

- تحديث معايير اختيار القضايا تماشيا مع التحويلات المتسارعة بالاقتصاد، مع ترك الحرية لمصالح الوعاء القاعدية في اعتماد معايير قد تكون ذات خصوصية على مستوى مصالحهم.

- أن تتم برمجة أصحاب المهن الحرة ومسيري الشركات وأعضاءها للتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة بعد ظهور أولى علامات الثراء الخارجي دون التقيد بتاريخ بداية النشاط.

⁽¹⁾إلهام محمد الصحابي عبد العفار، المعالجة الضريبية للصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2004، ص: 110.

- ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة - حالة الجزائر مرجع سابق،¹

الإطار المفاهيمي للدراسة

- أن يتم بصورة آلية برمجة كل المؤسسات المستفيدة من الامتيازات الجبائية أيا كان نوع النشاط.

خلاصة الفصل:

تعد الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة كما تعتبر وسيلة قانونية في يد الإدارة تسعى من خلالها الى مراقبة المكلفين في تأدية واجباتهم، والعمل على اكتشاف كل الأخطاء والمخالفات المسجلة والقيام بتصحيحها، كما تسعى أيضا بالمحافظة على الأموال العمومية.

نظرا لأهمية الرقابة الجبائية فقد تم إنشاء هياكل إدارية تختص بعملية الرقابة الجبائية وإجراءاتها وتسهر على تنفيذ قوانينها ومراقبة التسيير الحسن لها على جميع المستويات، كما حدد لها المشرع أشكالا تختلف باختلاف نوع النشاط وأهمية رقم الأعمال، ومن جهة أخرى قام بسن مجموعة من القوانين والإجراءات التي تنظم سير عملية الرقابة الجبائية من خلال الحقوق الممنوحة لكل من الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة والتي يؤدي عدم الالتزام بها إلى بطلان إجراءات الرقابة الجبائية.

الإطار المفاهيمي للدراسة

الفصل التطبيقي

دراسة حالة مديرية كبريات المؤسسات

2017-2014

تمهيد

بعد ما تم التطرق في الفصل الى ماهية الرقابة الجبائية وأشكالها وخصائصها واليات تفعيلها وكذا الأجهزة الرسمية المكلفة بها، سيتم التركيز في هذا الفصل التطبيقي على واحدة من أهم الأجهزة المكلفة بعملية الرقابة الجبائية على المستوى الوطني المتمثلة في مديرية كبريات المؤسسات التي تم إنشاؤها

دراسة مديرية كبريات المؤسسات

لغرض المتابعة الجبائية للمؤسسات الاقتصادية الكبرى في الجزائر وذلك في ما يخص مردودية الرقابة الجبائية لها للفترة 2014-2017

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين

المبحث الأول: التعريف بمديرية كبريات المؤسسات

المبحث الثاني مردودية نظام الرقابة الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات للفترة 2014-2017

-

المبحث الأول: التعريف بمديرية كبريات المؤسسات

تعد مديرية كبريات المؤسسات جهازا حديثا تم انشاؤه في مكافحة التهرب الضريبي، الذي يتميز بتمركز أكبر المداخل ضمن عدد محدود من المؤسسات الكبرى في النسيج الاقتصادي الجزائري. ولذلك سوف نتناول في هذا المبحث التعريف بمديرية كبريات المؤسسات الكبرى وكذا الهيكل التنظيمي لها إضافة الى المهام الموكلة لمختلف مصالحها

دراسة مديرية كبريات المؤسسات

المطلب الأول: التعريف بمديرية كبريات المؤسسات والهيكل التنظيمي لها

أولاً-التعريف بمديرية كبريات المؤسسات:

أنشأت مديرية كبريات المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-303 المؤرخ في 28/09/2002م والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 05-494 المؤرخ في 26/12/2005م، حيث لها صلاحيات على المستوى الوطني، وهي مكلفة بتسيير كل المهام معا وهي الوعاء والتحصيل والرقابة والمنازعات.¹

ولقد باشرت عملها في سنة 2006، حيث تقوم بمتابعة المؤسسات البترولية والمؤسسات التجارية والصناعية من الناحية الجبائية.

ثانياً- الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات:

تتكون مديرية كبريات المؤسسات من خمسة (05) مديريات فرعية، وهي:²

- المديرية الفرعية لجباية المحروقات؛
- المديرية الفرعية للتسيير؛
- المديرية الفرعية للرقابة والبطاقيات؛
- المديرية الفرعية للمنازعات؛
- المديرية الفرعية للوسائل.

وتتضمن أيضا: قبضة، مصلحة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة ومصلحة الإعلام الآلي. كما تنظم المديريات الفرعية في مكاتب لا يتجاوز عددها أربعة (04) مكاتب، وتنظم المكاتب في مصالح لا يتجاوز عددها أربعة (04) مصالح.³

ووفقا لما سلف ذكره فإن الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات يكون على النحو التالي:

¹ مصطفى عوادي وزين بونس، مرجع سابق، ص 37.

² المرسوم التنفيذي رقم 06-327، مرجع سابق، المادة 4، ص 8.

³ مرجع نفسه، المادة 5، ص 8.

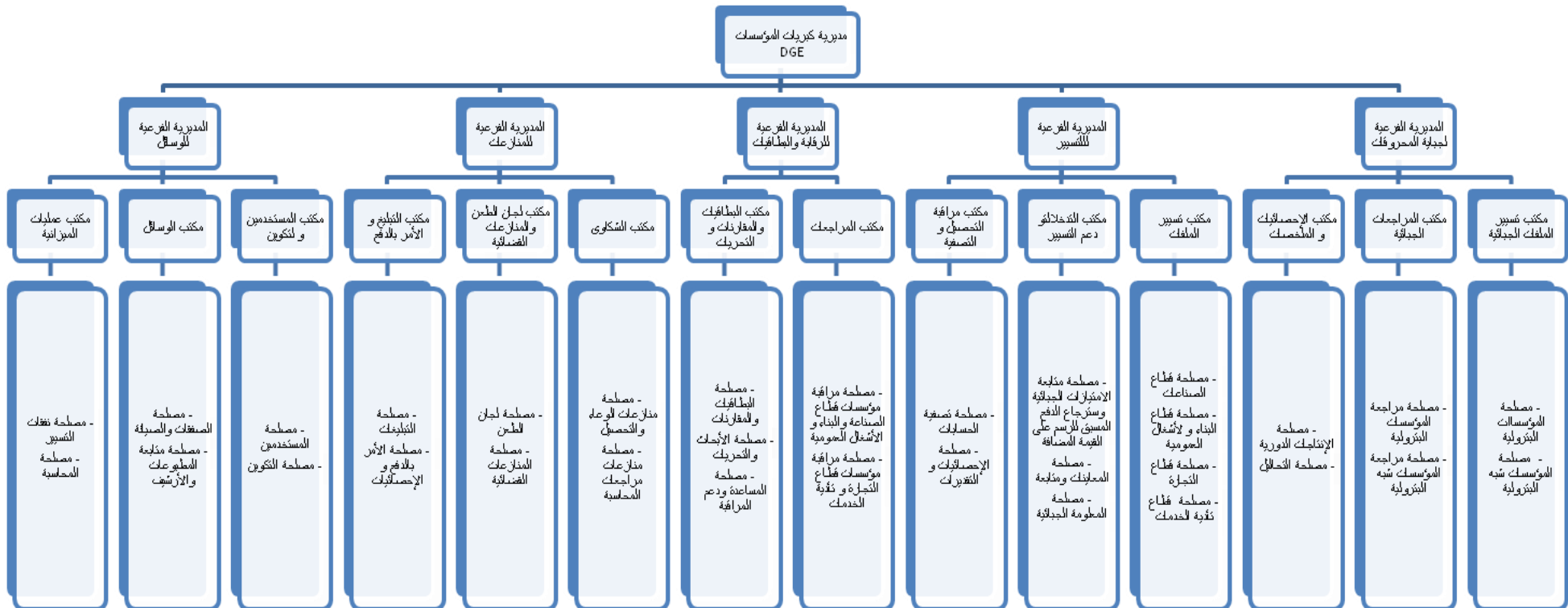
الفصل التطبيقي

دراسة مديرية كبريات المؤسسات

الشكل رقم (5): الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات

الفصل التطبيقي

دراسة مديرية كبريات المؤسسات



الفصل التطبيقي

دراسة مديرية كبريات المؤسسات

المصدر: عن ابن عثمان عائشة مرجع سابق ص :

دراسة حالة مديرية كبريات المؤسسات

من خلال الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات نلاحظ أن المديرية الفرعية للرقابة والبطاقات هي المسؤولة عن عملية التدقيق الجبائي، حيث تتكفل بـ:

- تنفيذ برامج مراجعة المحاسبة ومتابعتها؛
- اقتراح التسجيل في البرامج السنوية للمراقبة؛
- البحث عن المعلومة الجبائية واستغلالها مع إنجاز التحقيقات والتحريات.

وهي تعمل على تسيير:

1- مكتب المراجعات، ويكلف بـ:

- إعداد مشروع برنامج التدقيق ومتابعة تنفيذه؛

- السهر على احترام قواعد المراقبة وإجراءاتها.

2- مكتب البطاقات والمقارنات والتحريات، ويكلف بـ:

- تشكيل مختلف البطاقات الممسوكة وتسييرها.

- تنفيذ إجراءات التدقيق والتحريات والبحث عن المعلومة الجبائية واستغلالها.

- المساعدة في تدقيق المحاسبة.

المطلب الثاني: المهام الموكلة لمديرية كبريات المؤسسات:

تتكفل مديرية كبريات المؤسسات فيما يخص المؤسسات الخاضعة لمجال اختصاصها، بمهام الوعاء والتحصيل والمراقبة والمنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم الواقعة على عاتق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والمجمعات المشكلة بقوة القانون أو فعليا، أو الكيانات مهما يكن شكلها القانوني ومهما يكن محل مؤسستها الرئيسي، أو مديريتها الفعلية أو مقرها، وهي تتكفل بما يلي:¹

أولا- في مجال الوعاء:

- تمسك وتسيير الملف الجبائي للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصها؛

- تصدر الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتنفذ عمليات التسجيل والطابع

- وتعاينها وتصادق عليها؛

- تراقب الملفات حسب كل وثيقة؛

- تتكفل بملفات تعويض قروض الرسوم.

ثانيا- في مجال التحصيل:

- تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛

- تراقب حسابات التسيير مراقبة مسبقة وتصفيه؛

- تمون بالطوابع وتمسك محاسبتها.

ثالثا - في مجال الرقابة:

- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها وتراقب التصريحات؛

- تعد وتنجز برامج التدخلات والمراقبة لدى المكلفين بالضريبة وتقيم نتائجها.

¹ مرسوم تنفيذي رقم 06-327، مرجع سابق، المادة 3، ص 7-8.

دراسة حالة مديرية كبريات المؤسسات

رابعاً- في مجال المنازعات:

- تدرس النظمات وتعالجها؛
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛
- تعالج طلبات التخفيض الإداري.

خامساً- في مجال تسيير الوسائل:

- تعد الإجراءات المتعلقة بالاعتمادات والتصفية، والأمر بصرف نفقات التسيير والتجهيز مهما كانت طبيعتها وتسهر على تنفيذها وتحسينها؛
- تضمن تسيير المستخدمين وتقييم الاحتياجات من الوسائل المادية والبشرية والتقنية وتعد التقديرات الميزانية المطابقة لذلك؛
- توظف وتعين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم.

سادساً- في مجال الاستقبال والإعلام:

- تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- تنشر المعلومات والآراء اتجاه المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، مع تذكيرهم بحقوقهم وواجباتهم في مجال الجباية؛
- تتعاون وتنسق مع الهيكل المركزي المكلف بالإعلام في مجال إستراتيجية الاتصال والاستقبال والإعلام وكذا تنفيذها.

المطلب الثالث- المكلفون الخاضعون للرقابة من طرف مديرية كبريات المؤسسات:

المكلفون الخاضعون لعملية الرقابة من طرف مديرية كبريات المؤسسات هم:¹

- 1- شركات رؤوس الأموال وشركات الأشخاص التي اختارت النظام الجبائي لشركات رؤوس الأموال كما هي مذكورة في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، التي يفوق رقم أعمالها عند اختتام السنة المالية أو يساوي ملياري دينار (2.000.000.000 دج).
- 2- تجمعات الشركات عندما يفوق رقم الأعمال السنوي لإحدى الشركات العضوة، أو يساوي ملياري دينار (2.000.000.000 دج).

¹ المرسوم م التنفيذى رقم

دراسة حالة مديرية كبريات المؤسسات

المبحث الثاني: مرد ودية نظام الرقابة الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات للفترة 2014-2017

سيتم التطرق في هذا المبحث الى عدد القضايا المراقبة والحقوق المترتبة عنها لأشكال الرقابة الجبائية التالية للفترة 2014-2017 :

- الرقابة الجبائية على الوثائق

- الرقابة الجبائية على المحاسبة

- الرقابة الجبائية المصوبة على المحاسبة

المطلب الأول: تطور عدد القضايا المراقبة على الوثائق والحقوق المترتبة عنها

إن تطور عدد القضايا المراقبة ومبالغ الحقوق المترتبة عنها في إطار الرقابة الجبائية على الوثائق على مستوى مديرية كبريات المؤسسات موضحة في الجدول الموالي:

دراسة حالة مديرية كبريات المؤسسات

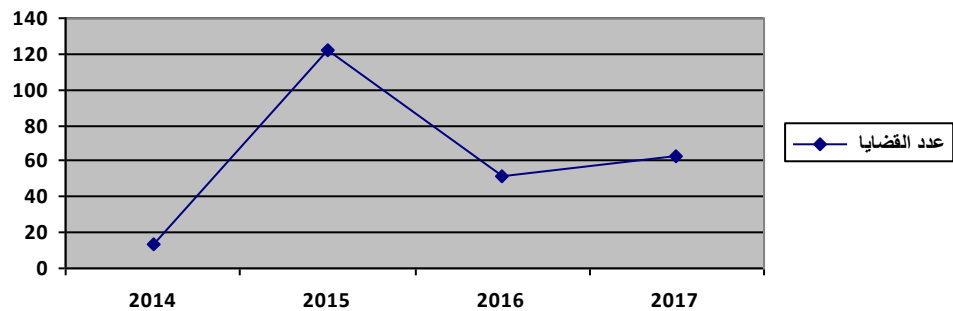
جدول رقم (2): تطور عدد القضايا المراقبة ومبالغ الحقوق المترتبة عنها في إطار الرقابة الجيائية للفترة (2014-2017)

مبلغ الحقوق	عدد القضايا المراقبة	البيان السنوات
679	14	2014
3102	122	2015
4930	52	2016
2904	63	2017

المصدر:

- عن إحصائيات المديرية العامة للضرائب، مديرية الأبحاث والمراجعات نيابة المديرية للبرمجة.
- بالنسبة لسنة 2017 لقد تم حساب المتوسط الحسابي لسنوات السابقة كمتوسط تقديري

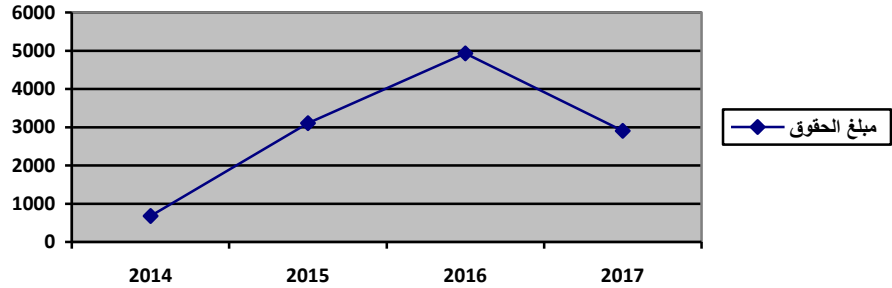
ومن خلال الجدول رقم (2) يمكن استنتاج الشكلين التاليين:
الشكل رقم(6): تطور عدد القضايا المراقبة المترتبة عنها في إطار الرقابة الجيائية للفترة (2014-2018)



المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 02

الشكل رقم (7): تطور مبلغ الحقوق المترتبة عنها في إطار الرقابة الجيائية على الوثائق للفترة (2014-2017)

دراسة حالة مديرية كبريات المؤسسات



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 02

من خلال الجدول رقم (02) والشكلين السابقين فإننا نستنتج أن كل القضايا المراقبة على الوثائق على مستوى مديرية كبريات المؤسسات حيث انتقل عدد القضايا المراقبة في سنة 2014 من 14 قضية إلى 122 قضية مراقبة سنة 2015، بنسبة قاربت 800 % وهذا بالنظر إلى البرنامج المكثف والاستثنائي الذي اعتمده مديرية كبريات المؤسسات في هذه السنة، لتتخفف بشكل قياسي من جديد خلال سنة 2016 وبـ 52 قضية و63 قضية في سنتي 2016 و2017 على التوالي، في المقابل شهدت الحقوق المترتبة عن هذا النوع من الرقابة وما يمكن استنتاجه من خلال هذه الاحصائيات هو

المطلب الثاني: تطور عدد القضايا المراقبة في المحاسبية والحقوق المترتبة عنها إن تطور عدد القضايا المراقبة ومبالغ الحقوق المترتبة عنها في إطار الرقابة الجبائية في المحاسبة على مستوى مديرية كبريات المؤسسات موضحة في الجدول الموالي:

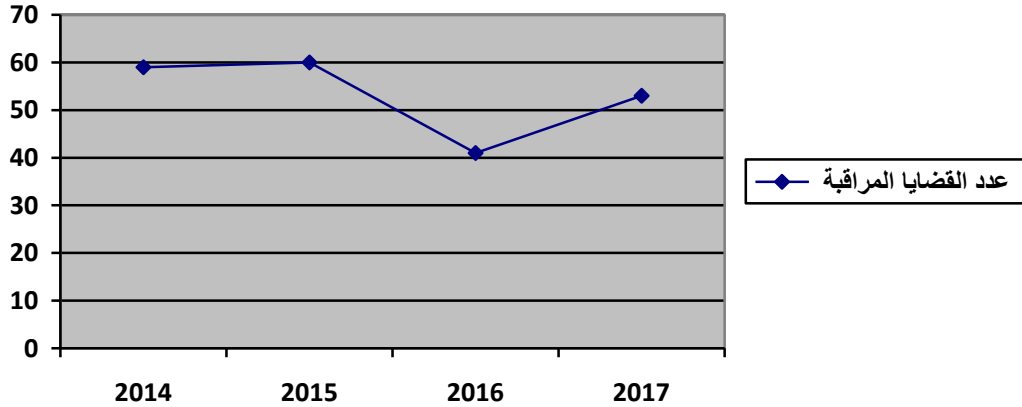
جدول رقم (3): تطور عدد القضايا المراقبة ومبالغ الحقوق المترتبة عنها في إطار الرقابة الجبائية في المحاسبة (2014-2017)

السنوات	عدد القضايا المراقبة	مبلغ الحقوق مليون دج
2014	59	94608
2015	60	12401
2016	41	6699
2017	53	37903

المصدر:- عن إحصائيات المديرية العامة للضرائب، مديرية الأبحاث والمراجعات، نيابة المديرية للبرمجة. - بالنسبة لسنة 2017 لقد تم حساب المتوسط الحسابي لسنوات السابقة كمتوسط تقديري

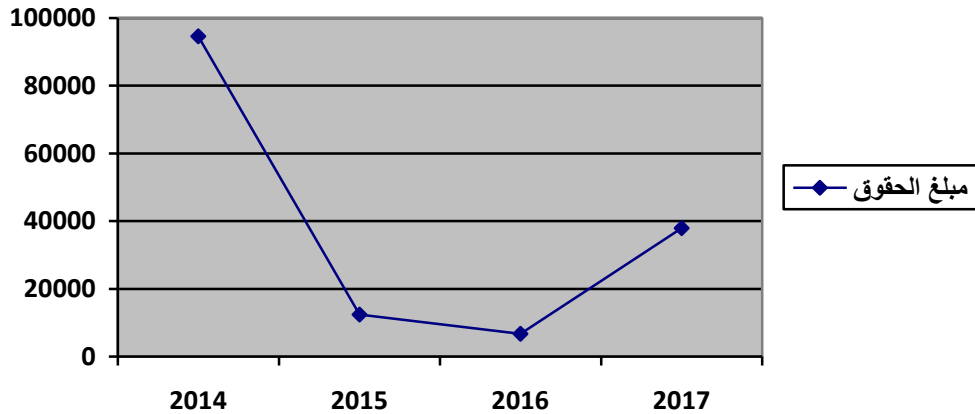
دراسة حالة مديرية كبريات المؤسسات

وعليه من خلال الجدول رقم (3) يمكن إنشاء الشكلين التاليين:
شكل رقم (8): منحى بياني لتطور عددا لقضايا المراقبة في إطار الرقابة الجبائية في المحاسبة



المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3).

شكل رقم (9): منحى بياني تطور مبلغ الحقوق والعقوبات الناتجة عن الرقابة الجبائية في المحاسبة



المصدر من إعداد الطلبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3).

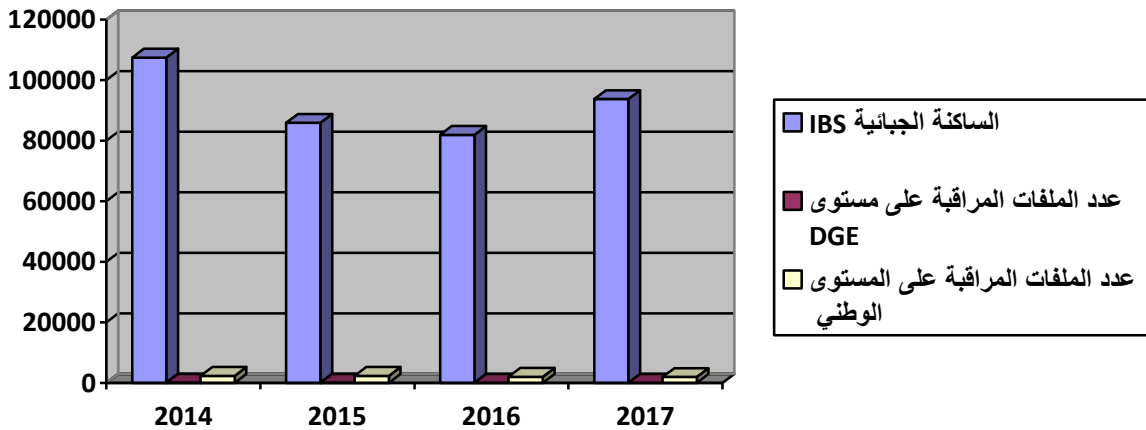
من خلال الجدول رقم (3) والشكلين رقم 8 ورقم 9 فإننا نستنتج أن عدد القضايا المراقبة في إطار الرقابة الجبائية في المحاسبة على مستوى DGE وللإشارة أن عدد القضايا المراقبة بالنسبة للساكنة الجبائية المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات IBS، والمقصود بالساكنة الجبائية هي عبارة عن عدد الأشخاص الخاضعين للنظام الحقيقي والذين هم ملزمون بمسك محاسبة منتظمة، ولمعرفة نسبة الملفات التي خضعت للرقابة الجبائية في المحاسبة من هذه الساكنة الجبائية. سيتم توضيحها من خلال الجدول الموالي:

دراسة حالة مديرية كبريات المؤسسات

جدول رقم (4): تطور عدد القضايا المراقبة بالمقارنة مع الساكنة الجبائية الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات IBS للفترة (2014-2017)

البيان السنوات	الساكنة الجبائية IBS	عدد الملفات التي خضعت للمراقبة الجبائية في المحاسبة على مستوى DGE	عدد الملفات التي خضعت للمراقبة الجبائية في المحاسبة على المستوى الوطني	نسبة التغطية على المستوى الوطني %
2014	107395	59	2357	2.19
2015	85863	60	2358	2.75
2016	81932	41	2042	2.49
2017	93677	53	1968	2.12

المصدر: من إعداد الطالبة عن إحصائيات المديرية العامة للضرائب.
الشكل رقم 10 : عدد الملفات المراقبة على مستوى DGE وعلى المستوى الوطني



المصدر : من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(4).

من خلال الجدول والشكلين السابقين نستنتج أن:

- الساكنة الجبائية قد تناقصت بعد سنة 2014، خلال سنتي 2015 و 2016 ثم ارتفعت قليلا في سنة 2017، لتصل الى 93677
- عدد القضايا التي خضعت للمراقبة الجبائية في المحاسبة في تناقص بالرغم من ارتفاع الساكنة الجبائية وهذا فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات فقط؛

دراسة حالة مديرية كبريات المؤسسات

- نسبة التغطية على المستوى الوطني (التحقيق في الملفات) منخفضة مما يدل ذلك على عدم قدرة الإدارة الجبائية على التأكد من جميع التصريحات ومراقبتها.
- عدد الملفات المراقبة لدى مديرية كبريات المؤسسات ضئيل جدا بالمقارنة مع إجمالي عدد القضايا المراقبة لمختلف الاجهزة المختصة بعملية الرقابة الجبائية .

المطلب الثالث: تطور عدد القضايا المراقبة التحقيق المصوب في المحاسبة والحقوق المترتبة عنها

يمثل الجدول الموالي تطور عدد القضايا المراقبة ومبالغ الحقوق المترتبة عنها في إطار الرقابة الجبائية المصوبة على المحاسبة .

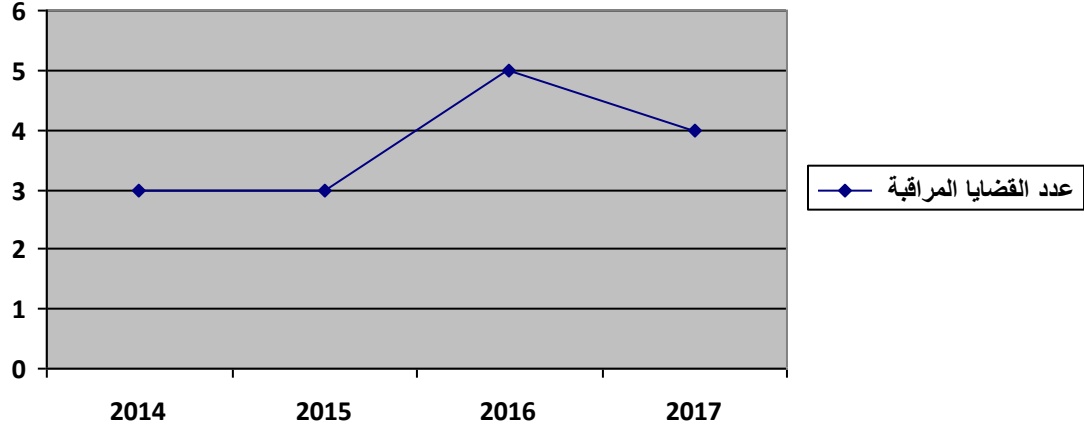
جدول رقم (5): تطور عدد القضايا المراقبة ومبالغ الحقوق المترتبة عنها في إطار التحقيق المصوب في المحاسبة (2014-2017)

السنوات	البيان	عدد القضايا المراقبة	مبلغ الحقوق مليون دج
2014		03	59
2015		03	625
2016		05	3311
2017		04	1332

المصدر:- عن إحصائيات المديرية العامة للضرائب، مديرية الأبحاث والمراجعات نيابة المديرية للبرمجة.
 - بالنسبة لسنة 2017 لقد تم حساب المتوسط الحسابي لسنوات السابقة كمتوسط تقديري من الجدول رقم (5) يمكن استنتاج الشكلين التاليين:

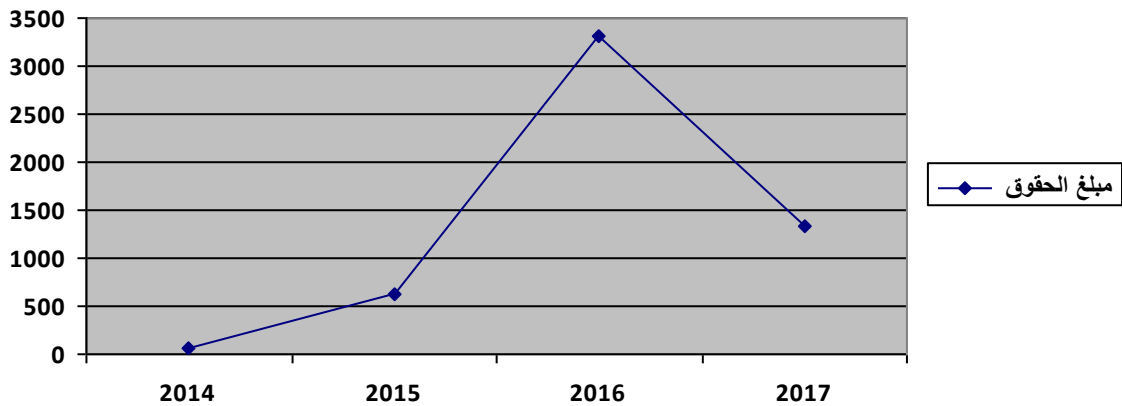
الشكل رقم (11): شكل بياني لتطور عدد القضايا المراقبة في إطار التحقيق المصوب في المحاسبة

دراسة حالة مديرية كبريات المؤسسات



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5).

الشكل رقم (12): شكل بياني لتطور مبلغ الحقوق والعقوبات الناتجة عن الرقابة الجبائية المصوبة على المحاسبة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5).

من خلال الجدول رقم (12)، والشكلين السابقين فإننا نلاحظ أن عدد القضايا المراقبة في التحقيق المصوب في المحاسبة على مستوى DGE هو عدد قليل من القضايا مقارنة بعدد القضايا المراقبة في الرقابة الجبائية على المحاسبة على مستوى DGE، حيث بلغ خمسة (05) قضايا سنة 2016م بمبلغ 3311 مليون،

دراسة حالة مديرية كبريات المؤسسات

بينما بقي عدد القضايا ثابتا سنتي 2014 و2015، غير أن مبلغ الحقوق المترتبة عن هذه القضايا المراقبة مرتفع خلال سنتي 2016 و2017 .

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل التطبيقي نتائج الرقابة الجبائية لمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة 2014-2017 وذلك من خلال دراسة تطور عدد القضايا المراقبة والحقوق المترتبة عنها لأشكال الرقابة الجبائية المتمثلة في الرقابة الجبائية على الوثائق والرقابة الجبائية على المحاسبة والرقابة الجبائية المصوبة على المحاسبة ، وما يمكن استنتاجه التباين الواضح بين مختلف اشكال هذه الرقابة من حيث عدد القضايا ومن حيث الحقوق المترتبة عنها .

الخاتمة

الخاتمة

على ضوء إشكالية هذه الدراسة المتمثلة في تقييم نظام الرقابة الجبائية في الجزائر بالتطبيق على حلة مديرية كبريات المؤسسات يمكن أن نستنتج أن الرقابة الجبائية تعتبر من أهم أحد وسائل الرقابة الجبائية التي تنتهجها الإدارة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي والتأكد من صحة التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة، كما أن هذه الوسيلة تستخدم في تطهير وتنقيح الملفات الجبائية وقد تأخذ الرقابة الجبائية اشكالا متعددة وتنفذ من عدة اجهزة مركزية و جهوية ومحلية

أولا-اختبار فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تطرقنا إليه يمكن التحقق من فرضيات الدراسة كما يلي:

- 1- تنص الفرضية الأولى على للرقابة الجبائية أشكالا مختلفة تختلف باختلاف الإجراءات والأهداف هذه الفرضية محققة حيث ان المشرع الجبائي اسس اشكالا مختلفة للرقابة الجبائية من اجل محاصرة مصادر التهرب الجبائي .
- 2- أما فيما يخص الفرضية الثانية والتي تنص للرقابة الجبائية اجهزة مختصة تختلف باختلاف اقليمية الضريبة هذه الفرضية محققة بالنظر الى تعدد الاجهزة المختصة المكلفة بعملية الرقابة على غرار مديرية كبريات المؤسسات في الجزائر .
- 3- في حين تنص الفرضية الثالثة تعد الرقابة الجبائية على المحاسبة اكثر مردودية مالية بالمقارنة مع بقية الاشكال المطبقة بمديرية كبريات المؤسسات خلال الفترة 2014-2017. هذه الفرضية قد تحققت من خلال نتائج الدراسة التطبيقية حيث كانت المردودية المالية للرقابة الجبائية على المحاسبة اكثر مردودية بالمقارنة مع باقي اشكال الرقابة الاخرى المنفذة بمديرية كبريات المؤسسات .

ثانيا- نتائج الدراسة:

لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها:

- 1- تعد الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي مُنحت للإدارة الجبائية من أجل التأكد من صحة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، وكذا التطبيق الميداني للقوانين والتشريعات الجبائية المعمول بها
- 2- للرقابة الجبائية اشكالا عديدة تختلف باختلاف الأهداف أو الطرق التقنية المستعملة لتقييم مدى مصداقية التصريحات من حيث الالتزام بالتشريع الجبائي الساري المفعول، وهي متمثلة في: الرقابة العامة والرقابة المعمقة والرقابة الفنية والرقابة عن طريق الفرق المختلطة
- 3- هناك العديد من الهيئات المختصة في عملية الرقابة الجبائية منها ما هو محلي ومنها م اهو جهوي ومنها ما هو مركزي وتعد مديرية كبريات المؤسسات واحدة من اهم هذه الأجهزة الموازية للمديرية العامة للضرائب نظرا لتكفلها بكبريات المؤسسات الاقتصادية على المستوى الوطني
- 4- تختلف المردودية المالية للرقابة الجبائية لمديرية كبريات المؤسسات من شكل لآخر وتعد الرقابة الجبائية على المحاسبة اكثرها مردودية لأنها تمس كل الضرائب التي تخضع له المؤسسة وهذا من خلال حساب متوسط المردودية للفترة 2014--2017

ثالثا- الاقتراحات:

من خلال هذه الدراسة، يمكن الخروج بجملة من الاقتراحات من أهمها:

- 1- ضرورة تفعيل الفعل الرقابي على كل المستويات وبالتنسيق مع مختلف الهيئات ذات الصلة والتي من أهمها إدارة الجمارك والضرائب والتجارة

الخاتمة

- 2- ضرورة استحداث الدليل الخاص بالرقابة الجبائية على مستوى كل الهيئات المختصة بعملية الرقابة الجبائية من اجل توحيد طرق مكافحة التهرب الضريبي على المستوى الوطني
- 3- ضرورة التفكير في إنشاء خلية على مستوى المديرية العامة للضرائب تكون من مهامها المتابعة الدقيقة والمستمرة لمدى تنفيذ برامج الرقابة الجبائية ؛
- 4- ضرورة تدعيم مديريةية كبريات المؤسسات بمراقبين جبائيين لهم من الخبرة والكفاءة بالنظر الى حجم المهام المنوطة بهم على أن يكون اختيارهم مبني على معايير موضوعية تبرز كفاءتهم وقدرتهم العلمية والعملية في مجال الضرائب والمحاسبة،
- 5- العمل على رقمنة الإدارة الجبائية بما فيها مديريةية كبريات المؤسسات من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني والسرعة في التنفيذ؛

رابعا- آفاق الدراسة:

- تأمل الطالبة بعد تناول هذا الموضوع أن تقدم المواضيع التالية كأفاق مستقبلية للبحث
- 1- اثر تكلفة تسيير الرقابة الجبائية على مردودية الرقابة الجبائية في الجزائر
 - 2- منازعات الرقابة الجبائية دراسة تحليلية للفترة 2014-2020.
 - 3- الرقابة التجارية والرقابة الجبائية دراسة مقارنة

قائمة المصادر

والمراجع

المراجع باللغة العربية

اولا : الكتب:

- 1- بن عمارة منصور أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر الطبعة الثانية 2016،
- 2- عوادي مصطفى الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري مطبعة مزوار، الجزائر 2009،

ثانيا : الرسائل والاطروحات:

- 1- اليأس قلاب ذبيح مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2010 /2011،.
- 2- إلهام محمد الصحابي عبد العقار المعالجة الضريبية للصفقات التي تتم من خلال التجارة الالكترونية رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، 2004،
- 3- بلوفي عبد الحكيم ترشيد نظام الجبائية العقارية دراسة حالة الجزائر رسالة دكتوراه علوم كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة 2011/2012،
- 4- بن عثمان عائشة اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام التدقيق الجبائي، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسبلة 2018-2019،
- 5- ولهي بوعلام ، مرد ودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي في الجزائر رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2004.
- 6- ونادي رشيد دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش – حالة الجزائر رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2001-2002،
- 7- سليمان عتيرة، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، 2010،
- 8- سهام كردودي، المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008،
- 9- عاشوري يوسف، دراسة تحليلية لظاهرة الغش الجبائي –حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، 2008\2009،
- 10- ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة-حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2012،
- 11- طالبي محمد، الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري الفترة 1995-1999، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002،
- 12- زعزوعة فاطمة، الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2012/2013،

ثالثا : مقالات

- 1- خذيري صبرينة، جنينة عمر، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدي مكافحة التهرب الضريبي وتنمية الإيرادات الجبائية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، العدد 02-2019،
- 2- عياشي فاطمة الزهراء، سماش كمال، الرقابة الجبائية كآلية للحد من ممارسات ادارة الارباح، مجلة الباحث الاقتصادي () جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، المجلد 6 \العدد:1 جوان 2018،

رابعا: ملتقيات

- 1- بولحبال أسماء، أهمية الرقابة الجبائية الداخلية في النظام الجبائي الجزائري، الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة 8ماي 1945 قالمة، يومي 28، 29 اكتوبر 2015،

- 2- ناصر شارقي، فعالية الرقابة الجبائية في الحد من الغش الضريبي، الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة 8 ماي 45 قالمة، يومي 28، 29 أكتوبر 2015،
- 3- منى مقلاتي، دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي، الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة 8 ماي 45 قالمة، يومي 28، 29 أكتوبر، 2015،
- 4- ولهي بوعلام، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة – حالة الجزائر – مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009

خامسا: قوانين ومراسيم

- 1- قانون الاجراءات الجبائية 2017
- 2- قانون المالية التكميلي لسنة 2008
- 3- الجريدة الرسمية، العدد 43، المادة 02 من القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 07 جوان 2005
- 4- الجريدة الرسمية، العدد 59، المادة 20، من المرسوم التنفيذي رقم 06\327
- 5- قانون الضرائب المباشرة لسنة 2019
- 6- قانون التسجيل والطابع لسنة 2014

سادسا : دلائل ومنشورات

- 1- دليل المكلف بالضريبة التابع لمراكز الضرائب المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، طبعة 2019
- 2- ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2017

سابعاً : مواقع انترنيت

- 1- موقع المديرية العامة للضرائب WWW.MFDGI.GOV.DZ

المراجع باللغة الاجنبية

- 1- BEN MOHAMED SARA 2018. LA PREUVE EN DROIT FISCAL ; DOCTORAT SCIENCE OPTION: UNIVERSITE DES FRERES MENTOURI CONSTANTINE FACULTE DE DROIT ; ALGERIE.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على نظام الرقابة الجبائية في الجزائر عن طريق مختلف الاشكال بالتطبيق على مديرية كبريات المؤسسات بالجزائر خلال الفترة 2014-2017 ، وذلك من خلال معالجة الاشكالية الرئيسية التالية : ما هي مردودية نظام الرقابة الجبائية في الجزائر بالتركيز على مديرية المؤسسات الكبرى؟ ولقد توصلت الدراسة الى ان المردودية المالية للرقابة الجبائية لمديرية كبريات المؤسسات تختلف من شكل لأخر وتعد الرقابة الجبائية على المحاسبة اكثرها مردودية لأنها تمس كل الضرائب التي تخضع لها المؤسسة .

الكلمات المفتاحية : الرقابة الجبائية ، المردودية المالية ، مديرية كبريات المؤسسات

Résumé de l'étude

Cette étude vise à identifier le système de contrôle fiscal en Algérie à travers différentes formes en s'adressant à la Direction des Grandes Institutions d'Algérie au cours de la période 2014-2017, en abordant le problème principal suivant: Quelle est la rentabilité du système de contrôle fiscal en Algérie en se concentrant sur la direction des grandes entreprises? L'étude a révélé que le rapport coût-efficacité financier du contrôle fiscal de la direction des grandes entreprises diffère d'une forme à l'autre, et la promotion fiscale sur la comptabilité est la plus rentable .car elle affecte toutes les taxes auxquelles l'institution est soumise

Mots clés: contrôle fiscal, rentabilité financière, direction des grandes entreprises